

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، المقدم عملاً بالفقرة 47 من قرار مجلس الأمن 2717 (2023)، التطورات التي استجّدت في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى 19 آذار/مارس 2024. ويبين التقرير التقدم المحرز والتحديات التي صودفت في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا - التطورات السياسية

2 - كان أبرز العوامل التي شكّلت الديناميات السياسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنظيم الانتخابات الرئاسية والوطنية وانتخاب المجالس التشريعية للمقاطعات والانتخابات البلدية الفرعية وسط تحديات لوجستية وتقنية وأمنية. وافتتحت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة عملية الاقتراع في 20 كانون الأول/ديسمبر، تماشياً مع الدستور، ولكنها مدّدت عمليات التصويت لعدة أيام لتعويض الوقت الضائع بسبب فترات التعتّل. وأقرّت اللجنة، والحكومة، وممثلو الأغلبية السياسية، والمعارضة، والمجتمع المدني، فضلاً عن بعض بعثات المراقبة الانتخابية الوطنية والدولية، بوقوع حالات عنف، بما في ذلك ضد المرأة، وبوجود ادّعاءات بحدوث مخالفات للأصول من قبيل آلات التصويت غير الكافية أو المعطوبة، وعدم اكتمال القوائم الانتخابية، والتزوير. وفي 5 كانون الثاني/يناير، عرضت اللجنة الاستنتاجات الأولية للتحقيقات التي أجرتها خلال عمليات التصويت، مما أدى إلى إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية في ماسيمانيمبا (كويو) وياكوما (أوبانغي الشمالية) وإلغاء الأصوات التي حصل عليها 82 مرشحاً، من بينهم 15 امرأة. ولم تُجر الانتخابات الوطنية في أقاليم ماسيسي وروتشورو (كيفو الشمالية) وكواماوث (ماي - ندومبي) بسبب الحالة الأمنية. وعلى الرغم من دعوات العديد من المرشحين في الانتخابات الرئاسية، بمن فيهم مويس كاتومبي، لإلغاء العملية الانتخابية معلّين ذلك بوجود مخالفات واسعة النطاق، رفضت المحكمة الدستورية هذه الطلبات باعتبارها عديمة السند. وفي 9 كانون الثاني/يناير، أقرّت المحكمة الدستورية إعادة انتخاب فيليكس تشيسيكودي رئيساً بأغلبية 73,47 في المائة من أصوات الناخبين، يليه مويس كاتومبي الذي حصل على



18 في المائة من الأصوات. ووفقاً للنتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية التي أعلنتها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، حصلت منصّة اتحاد الأمة المقدّس التي تمثّل الرئيس تشيسيكدي على حوالي 450 مقعداً من أصل 500 في الجمعية الوطنية. وبلغ تمثيل المرأة نسبة 13,2 في المائة من المقاعد، وهو ما يمثل زيادة طفيفة عن نسبة 10,3 في المائة التي حصلت عليها خلال الدورة التشريعية 2018-2023. كما هيمن اتحاد الأمة المقدّس على انتخابات المقاطعات والانتخابات البلدية الفرعية.

3 - وفي 12 آذار/مارس، أصدرت المحكمة الدستورية حكمها بشأن الطعون في نتائج الانتخابات التشريعية الوطنية التي أجريت في 20 كانون الأول/ديسمبر. وتفيد التقارير بأنه من بين 123 ملفاً تلقّتها المحكمة الدستورية، وجدت المحكمة أن 43 حالة فقط هي الحالات المقبولة والقائمة على أسانيد، مما دفع بعض أصحاب المصلحة، بما في ذلك من الأغلبية السياسية، إلى التدديد بقرار المحكمة باعتباره مسيئاً. وفي 20 كانون الثاني/يناير، أدّى فيليكس تشيسيكدي اليمين الدستورية لولايته الرئاسية الثانية بحضور رؤساء 18 دولة.

4 - وفي 7 شباط/فبراير، أجرى الرئيس بتكليف أوغستين كابويا، الأمين العام للاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، مشاورات مع الأحزاب السياسية والتجمّعات والشخصيات في الجمعية الوطنية ليتحدّد على ضوء هذه المشاورات تشكيل الحكومة الجديدة. وفي 20 فبراير/شباط، قدم رئيس الوزراء جان ميشيل ساما لوكوندي استقالته إلى الرئيس تشيسيكدي ليتولّى مهام منصبه الجديد كنائب في الجمعية الوطنية، وهو ما دفع الحكومة بأكملها للاستقالة. غير أن الرئيس طلب من الحكومة المنتهية ولايتها مواصلة الاضطلاع بمهامها حتى يتم تشكيل حكومة جديدة.

5 - وخلال الحملة الانتخابية وفي أعقابها، ظهرت توترات واشتباكات بين الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والحزب السياسي الذي يمثل مويس كاتومبي، "معاً من أجل الجمهورية"، انطلاقاً من خلافات طائفية بين أهالي كاساي وكاتانغا. وفي يوم التصويت، تعرّضت امرأتان، هما ناشطة من حزب "معاً من أجل الجمهورية" ورئيسة الفرع المحلي للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، للاعتداء في واقعيتين منفصلتين وتم تجريدهما من ملابسهما على أيدي عدة رجال بالقرب من مركزي اقتراع في مقاطعتي كاساي الشرقية ولومامي. ورداً على ذلك، اعتمدت وزيرة الشؤون الجنسانية والأسرة والطفل في 19 كانون الثاني/يناير خارطة طريق لمنع العنف الانتخابي ضد النساء المشاركات في الحياة السياسية والتصدي له للدورة الانتخابية 2024-2028.

6 - وخلال العملية الانتخابية، يَسّرت المساعي الحميدة التي اضطلعت بها البعثة إقامة حوار بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين ذوي الصلة، وشجّعت مشاركة النساء والشباب والمنتمين إلى الشعوب الأصلية بصورة آمنة وبناءة وذات مغزى، إلى جانب المبادرات التي اتّخذت لمناهضة خطاب الكراهية والتعصّب السياسي والعنف الجنساني. وشجّعت البعثة المرشّحين غير الراضين عن نتائج الانتخابات على اتّباع الوسائل القانونية والسلمية واستكشاف البدائل الممكنة لمواصلة مشاركتهم المدنية والسياسية، خاصة وأن هناك انتخابات مرتقبة على مقاعد مجلس الشيوخ ومناصب حكام المقاطعات وفي الدوائر المحلية. ودعمت البعثة المجتمع المدني والمرشّحين لممارسة الدعوة ضد العنف الجنساني، مع التركيز على حماية المرشّحات والمراقبات، وحرصت على نشر هذه الرسائل على نطاق واسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

7 - وبناء على طلب الحكومة، نشرت البعثة 131 302 طن من المواد الانتخابية و 101 من أفراد اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وقامت باسترجاع 14 141 طناً من المواد و 226 فرداً في الفترة من 4 كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى 4 كانون الثاني/يناير 2024.

8 - وشُهدت توترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا اتّسمت بتصاعد الخطاب العدائي، وتبادل الاتهامات باستخدام الجماعات المسلحة كمحاربين بالوكالة، وحوادث وقعت عبر الحدود وأسفرت عن خسائر في الأرواح. وخلال حشد انتخابي أقيم في 18 كانون الأول/ديسمبر، أعلن الرئيس تشيسيكيدى أنه سيسعى للحصول على إذن البرلمان لإعلان الحرب على رواندا إذا لم تتوقف عن دعم حركة 23 مارس. وفي 18 شباط/فبراير، أعربت وزارة الخارجية الرواندية في بيان صحفي عن قلقها إزاء تخلي جمهورية الكونغو الديمقراطية عن عمليتي لواندا ونيروبي، مضيفاً أن رواندا اتخذت تدابير لإضعاف القدرات الجوية الهجومية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

9 - واشتدّت التوترات بين بوروندي ورواندا أيضاً على إثر هجمات وقعت في بوروندي في كانون الأول/ديسمبر على أيدي جماعة المقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي. وفي 21 كانون الثاني/يناير، عقب اتخاذ رواندا قراراً بإغلاق حدودها مع بوروندي في 11 كانون الثاني/يناير، اتّهم رئيس بوروندي إيفاريست نداشيمبي رواندا بدعم جماعة المقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي المسلحة التي تتخذ من كيفو الجنوبية مقراً لها. وفي اليوم التالي، استتكرت الحكومة الرواندية "التصريحات التحريضية" للرئيس نداشيمبي.

10 - في أعقاب الإعلان العام الذي أصدره كورنيي نانغا، الرئيس السابق للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، عن إنشاء الحركة السياسية - العسكرية المسماة تحالف نهر الكونغو، في 15 كانون الأول/ديسمبر في نيروبي، كينيا، بحضور برتراند بيسيموا، الزعيم السياسي لحركة 23 مارس، استدعت جمهورية الكونغو الديمقراطية سفيرها في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة التي تستضيف مقر جماعة شرق أفريقيا.

11 - وفي 16 و 22 كانون الثاني/يناير، على التوالي، اجتمع وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، أنتوني بلينكن، بالرئيس الرواندي بول كاغامي والرئيس تشيسيكيدى دعماً لعمليتي نيروبي ولواندا. وفي أعقاب مؤتمر القمة المصغّر بشأن الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي عُقد بدعوة من رئيس أنغولا، جواو لورنسو غونسالفيس، بصفته رئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في 16 شباط/فبراير، على هامش مؤتمر القمة السابع والثلاثين للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وبمشاركة الرئيسين كاغامي وتشيسيكيدى، التقى الرئيس لورنسو بشكل منفصل، في 27 شباط/فبراير في لواندا، بالرئيس تشيسيكيدى، الذي وافق على مقابلة الرئيس كاغامي رهناً بشروط معينة من بينها انسحاب القوات الرواندية من الأراضي الكونغولية، ووقف الأعمال العدائية وعودة حركة 23 مارس إلى تكتاتها. وفي 11 آذار/مارس، استقبل الرئيس جواو لورنسو الرئيس كاغامي في لواندا. وعقب الاجتماع، أعلن وزير خارجية أنغولا، تيتي أنطونيو، أن اجتماعاً بين رئيسي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا قد يُعقد قريباً. وعقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعاً بالطريقة الافتراضية في 4 آذار/مارس لمناقشة الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي البيان الصادر عن الاجتماع، أيد المجلس بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي بدأت انتشارها في غوما في 15 كانون الأول/ديسمبر، مع تشديده على ضرورة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة الرباعي لجماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي عُقد تحت رعاية الاتحاد الأفريقي في 27 حزيران/يونيه 2023، في لواندا.

ثالثاً - الحالة الأمنية

12 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجّلت البعثة 597 حادثاً أمنياً في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وأفيد عن مقتل ما مجموعه 531 مدنياً، من بينهم 97 امرأة و 34 طفلاً. وأصيب بجروح ما مجموعه 283 مدنياً، من بينهم 36 امرأة و 25 طفلاً. وظلّت جماعتا القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو هما المسؤولتان عن معظم عمليات قتل المدنيين (مقتل 354 مدنياً في كيفو الشمالية وإيتوري مجتمعتين، بمن في ذلك 75 امرأة و 21 طفلة)، في حين تزايدت المخاوف المتعلقة بحماية المدنيين في كيفو الشمالية بشكل كبير، بسبب الانتهاكات المتكررة لوقف إطلاق النار بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة الكونغولية في منطقة بتي نور.

13 - وفي سياق التوترات المتصاعدة بين بوروندي ورواندا، عزّز كلا البلدين وجودهما العسكري على طول حدودهما والحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك عقب إغلاق بوروندي حدودها مع رواندا في 11 كانون الثاني/يناير.

14 - واستمر تأثير النزاع بين قبيلتي تيكي وياكا، الذي بدأ في إقليم كواماوث بمقاطعة ماي - ندومبي، على مقاطعات كوانغو وكويلو والكونغو الوسطى وأجزاء من مقاطعة كينشاسا، وذلك بسبب النشاط المستمر لميليشيا موبوندو. وفي مقاطعة تشوبو، وبعد هدوء دام حوالي شهرين، استؤنفت الأعمال العدائية المرتبطة بالتنازع على الأراضي بين قبيلتي لينغولا ومبولي في كانون الثاني/يناير 2024؛ وما زال العديد من المدارس والمراكز الصحية مغلقاً منذ عام. وكانت حوادث العنف خلال الفترة الانتخابية منتشرة بشكل خاص في مقاطعات كاتانغا السابقة.

15 - وفي 8 آذار/مارس، اعتمد مجلس الوزراء مشروع مرسوم يمدّد للمرة الثامنة والستين حالة الحصار في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري لمدة 15 يوماً إضافية بدءاً من 13 آذار/مارس.

مقاطعة إيتوري

16 - في مقاطعة إيتوري، سجّلت البعثة 180 حادثاً أمنياً في الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 19 آذار/مارس، وكانت جماعات التعاونية من أجل تنمية الكونغو وزائير وتحالف القوى الديمقراطية طرفاً في معظمها. وقُتل ما مجموعه 282 مدنياً، من بينهم 57 امرأة و 19 طفلاً. وأصيب بجروح ما مجموعه 112 مدنياً، من بينهم 16 امرأة و 11 طفلاً.

17 - وفي إقليمي دجوغو ومهاغي، واصل كل من جماعتي التعاونية من أجل تنمية الكونغو وزائير استهداف الجماعة الأخرى واستهداف المدنيين من القبائل المعادية، ولا سيما في مواقع النازحين داخليا في شرق دجوغو، وفي مواقع التعديدين في غرب دجوغو، وكذلك على طول الطريق الوطني 27. وفي 29 كانون الثاني/يناير، وقّعت جماعة زائير بياناً انفرادياً في بونيا، تعهّدت فيه بوقف الأعمال العدائية والانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، لتصبح سادس جماعة مسلحة تعلن رسمياً اعتزامها الانضمام إلى عملية السلام في إيتوري. وتتمثل الجماعات المسلحة

الأخرى في قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، والجبهة الوطنية والداعية إلى الاندماج في الكونغو، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو/اتحاد الثوار للدفاع عن شعب الكونغو، وشيني يا تونا، وحركة الدفاع الذاتي لشعب إيتوري. ومع ذلك، استمرت هذه الجماعات المسلحة في شن الهجمات على المدنيين وفي السيطرة على الأقاليم. وحافظت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري على سيطرتها الكاملة على منطقة اليندو بيندي القبلية، واستمرت الاشتباكات بين عدة فصائل تابعة للجبهة الوطنية والداعية إلى الاندماج في الكونغو في إطار التنافس على السيطرة على مواقع التعدين.

18 - وفي إقليم إيرومو ومامباسا، انقسمت القوات الديمقراطية المتحالفة إلى خلايا صغيرة ومتنقلة، مما مكن الجماعة من الاستمرار في عملياتها على الرغم من العمليات الجوية والبرية المشتركة بين قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي المنطقة نفسها، واصلت جبهة الوطنيين من أجل السلام/جيش الشعب وغيرها من جماعات الماي - ماي تهديد المدنيين حول مواقع التعدين ومناطق الغابات. وفي إيرومو، كان للهجمات التي شنتها جماعة شيني يا تونا على مزارعين من شعب الناندي تأثير على التماسك الاجتماعي، قبل أن يشكل الحوار بين قبيلتي ناندي وليسي الذي يسهله البعثة في كانون الثاني/يناير 2024 مساهمة في تخفيف التصعيد.

مقاطعة كيفو الشمالية

19 - في كيفو الشمالية، سجّلت البعثة 251 حادثاً أمنياً في الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 19 آذار/مارس، وكانت جماعتا تحالف القوى الديمقراطية و 23 مارس طرفاً في معظمها. وقُتل ما مجموعه 219 مدنياً، من بينهم 31 امرأة و 14 طفلاً؛ وأصيب بجروح 146 مدنياً، من بينهم 17 امرأة و 14 طفلاً.

20 - وكان تحالف القوى الديمقراطية أكثر نشاطاً في شمال وشمال غرب بلدة بيني، بالقرب من حدود إيتوري، حيث انتقلت الجماعة تفادياً لعمليات قوات الدفاع الشعبية الأوغندية/القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، زادت الجماعة من تحركاتها وهجماتها المنعزلة في معاقها التقليدية في شرق إقليم بيني. وظل خطر استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع مرتفعاً داخل مناطق عمليات تحالف القوى الديمقراطية وفي المراكز الحضرية.

21 - ومع انسحاب القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، لتكتمل العملية في 8 كانون الثاني/يناير، أعادت حركة 23 مارس احتلال جميع مواقعها السابقة التي كانت تحتلها القوة الإقليمية، ووسّعت مساحة الإقليم الذي تسيطر عليه إلى ما وراء خطوط ما قبل وقف إطلاق النار الذي أبرم في آذار/مارس 2023، حيث توغّلت غرباً وجنوباً في اتجاه غوما وساكي.

22 - وقامت القوات المسلحة الكونغولية، بدعم من الجماعات المسلحة غير التابعة للدول والقوات المسلحة البوروندية، باستهداف مواقع تحتلها حركة 23 مارس. واستخدمت القوات المسلحة الكونغولية أيضاً الطائرات العمودية الهجومية والطائرات القاذفة للقنابل والمسيّرات المسلحة لاستهداف مواقع حركة 23 مارس، مما أسفر عن مقتل عدة عناصر من الحركة، بمن في ذلك رئيس استخباراتها، العقيد بوسكو مبيراباغو، المعروف باسم كاسنرو، في 16 كانون الثاني/يناير. وفي 25 كانون الثاني/يناير، خلال هجوم على حركة 23 مارس في مويسو، قُتل ما لا يقل عن 13 مدنياً بصاروخ. وألقى كل من الجانبين على الآخر المسؤولية عن إصابات المدنيين، مع تقوية حركة 23 مارس روايتها المتعلقة بحماية السكان المحليين من تحالف تابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية اتهمته بأن لديه نوايا لارتكاب أعمال الإبادة الجماعية.

23 - واستمرت حملات نشر المعلومات المغلوطة والمضلّلة التي تستهدف البعثة في التأثير على عمليات البعثة وتهديد حفظة السلام. وفي 24 و 25 كانون الثاني/يناير، وجّه المتحدث باسم حركة 23 مارس تهديدا للبعثة لحملها على وقف دعمها للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي 2 شباط/فبراير، أطلقت النيران عدّة مرات على طائرة عمودية تابعة للبعثة كانت تنفّذ عملية إجلاء طبي في أجواء منطقة تسيطر عليها حركة 23 مارس، فأصيب اثنان من طاقمها، وكانت إصابة أحدهما خطيرة. وقبل ذلك كانت طائرة عمودية تابعة للبعثة قد أطلقت عليها النيران في 16 كانون الثاني/يناير. وفي عدة مناسبات في الفترة من 9 شباط/فبراير إلى 3 آذار/مارس، تعرضت المواقع الحاذرة التابعة للبعثة حول ساكي لطلقات نارية مباشرة وغير مباشرة من جميع الأطراف، بما في ذلك القوات المسلحة الكونغولية وجماعة المتطوعين من أجل الدفاع عن الوطن، مما أسفر عن إصابة عدة حفظة سلام بجروح. وفي 25 شباط/فبراير، تعرّضت قافلة لوجستية تابعة للبعثة كانت متوجّهة من ساكي إلى كيموكا لإطلاق نار كثيف من جانب عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعة المتطوعين من أجل الدفاع عن الوطن، فأجبرت على العودة. وأعاقت حركة 23 مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعة المتطوعين من أجل الدفاع عن الوطن حرية تنقل حفظة السلام التابعين للبعثة في عدة مناسبات.

24 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت البعثة وجود منظومات دفاع جوي متنقلة في كيفو الشمالية، وهو ما يعكس تطوّرًا كبيرًا على صعيد العتاد العسكري الذي تحصل عليه حركة 23 مارس. وقد تزامن هذا مع فقدان آخر مسيّر قتالية تابعة للقوات المسلحة الكونغولية في المنطقة. وبالمثل، فإن أول نشر على الإطلاق لمسيّرات تجارية تحمل متفجرات لمهاجمة المواقع الحاذرة التابعة للبعثة في 12 شباط/فبراير وقاذفات القنابل التابعة للقوات المسلحة الكونغولية في مطار غوما في 17 شباط/فبراير يدلّ على استخدام أسلحة متطورة بشكل متزايد.

25 - وعقب نشر بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدأت هذه البعثة تدعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لأول مرة في 28 كانون الثاني/يناير في ساكي بإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون على مواقع حركة 23 مارس. وفي 12 شباط/فبراير، أخرجت حركة 23 مارس القوات المسلحة الكونغولية من ثلاثة مواقع استراتيجية شمال ساكي، ودخلت محيط عملية سبرينغبوك التابعة لبعثة الأمم المتحدة، وتقدّمت في اتجاه ساكي، مما أدى إلى انسحاب القوات المسلحة الكونغولية من ساكي باتجاه موبامبيرو وانتقال عشرات الآلاف من النازحين داخليا الجدد من منطقة ساكي الكبرى باتجاه غوما. وعادت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعة المتطوعين من أجل الدفاع عن الوطن إلى ساكي، ولكن حركة 23 مارس ظلت تسيطر على محيطها الخارجي المباشر. وفي 1 آذار/مارس، هاجمت حركة 23 مارس موبامبيرو وساكى بواسطة النيران غير المباشرة، وذلك أثناء زيارة ميدانية مشتركة إلى الخطوط الأمامية حول ساكي كان يقوم بها رؤساء أركان القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة البوروندية وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

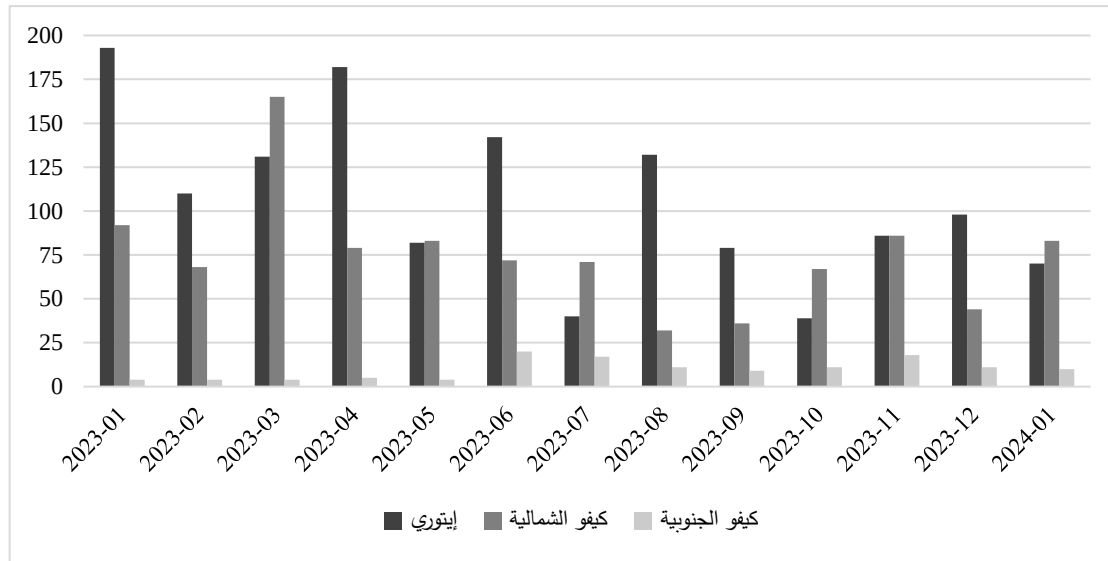
مقاطعة كيفو الجنوبية

26 - في كيفو الجنوبية، سجّلت البعثة 166 حادثاً أمنياً في الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 19 آذار/مارس، وتم عزوها إلى مختلف الجماعات المسلحة؛ واندطوت الحوادث على مقتل 23 مدنياً (من بينهم 9 نساء وطفل واحد)، بينما أصيب بجروح 25 مدنياً (من بينهم ثلاث نساء).

27 - وعلى الرغم من الانخفاض النسبي في عدد الإصابات بين المدنيين، ظل المدنيون عرضة للعنف الذي تمارسه الجماعات المسلحة على أسس إثنية. وفي سهل روزيزي على وجه الخصوص، أدى تصاعد التوترات القبلية التي من بين أطرافها قبيلتا بانيامولينغي وباروندي المعاديتان لقبائل بافيرا وبانيندو وبافوليرو إلى نزوح السكان وانتشار العنف إلى مناطق أخرى. وفي الهضاب العليا لأوفيرا وفيزي وموينغا، أُبلغ عن وقوع مواجهات بين تيروانيهو وماي - ماي بيلوز بيشامبوكي بالقرب من ميكينغي وحول مواقع التعدين. وأثار ازدياد التعاون بين تيروانيهو وحركة 23 مارس مخاوف بشأن امتداد نزاع حركة 23 مارس إلى مناطق أخرى، في حين أدت التوترات الإقليمية إلى ازدياد الصبغة العسكرية للمقاطعة، بما في ذلك على طول الحدود مع البلدان المجاورة.

الشكل الأول

قتل المدنيين في الحوادث ذات الصلة بالجماعات المسلحة حسب المقاطعة، آذار/مارس 2023 إلى شباط/فبراير 2024



المصدر: البعثة/مركز العمليات المشتركة/قاعدة بيانات تقدير الحالة العسكرية بالاستناد إلى عناصر جغرافية مكانية.

رابعاً - حالة حقوق الإنسان

28 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم توثيق 1 253 انتهاكاً وتجاوزاً لحقوق الإنسان في مختلف أنحاء البلد. وفي المقاطعات المتأثرة بالنزاع، يُدعى أن معظم الانتهاكات يتحمل المسؤولية عنه مختلف فصائل الماي - ماي (159)، يليها تحالف القوى الديمقراطية (152)، وحركة 23 مارس (142)، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (90)، وفصائل نياتورا (65)، وجماعات توا المسلحة (36)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو المجدد (26)، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (24). وأدعي أن 537 شخصاً

على الأقل وقعوا ضحية لعمليات قتل بإجراءات موجزة ارتكبتها الجماعات المسلحة، وبالأخص تحالف القوى الديمقراطية (259) والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (88) وحركة 23 مارس (83). وكانت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولة عن 152 انتهاكا، وأدعى أن الشرطة الوطنية الكونغولية كانت مسؤولة عن 67 انتهاكا. وأدعى أن الجهات الفاعلة الحكومية كانت مسؤولة عن قتل 75 شخصا بإجراءات موجزة وخارج نطاق القضاء (56 رجلا و 10 نساء و 9 أطفال).

29 - ووردت أنباء عن وقوع ما لا يقل عن 93 انتهاكا وتجاوزا لحقوق الإنسان تتعلق بالقيود المفروضة على الحيز المدني، بما في ذلك 11 حادثا يتعلق بالانتخابات. ولوحظ ارتفاع كبير في عدد الضحايا (460) عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق (9)، وهو ما يُعزى إلى العنف الذي وقع يوم الانتخابات وفي أعقابها، وإلى زيادة في التهديدات التي وُجّهت للمدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم الصحفيون وأعضاء منظمات المجتمع المدني. وتحديدًا، في 25 و 31 يناير/كانون الثاني، أعدمت حركة 23 مارس بإجراءات موجزة اثنين من المدافعين عن حقوق الإنسان في كارامبي ومباسي بمقاطعة كيفو الشمالية لقيامهما بمساعدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عن الهجمات ضد المدنيين. وفي 3 شباط/فبراير في كينشاسا، ألقت الوكالة الوطنية للاستخبارات القبض على سبعة من أعضاء المجتمع المدني لتخطيطهم لتنظيم احتجاج على احتلال حركة 23 مارس لبوناغانا الذي استمر 600 يوم، فاحتجزتهم لمدة أربعة أيام أمضوها في عزلة تامة عن العالم الخارجي، ثم أطلق سراحهم دون توجيه تهم إليهم. وأدعى أن أحدهم تعرض لمعاملة لاإنسانية ومهينة أثناء الاحتجاز. وفي السياق الانتخابي، قام الحرس الجمهوري في كولويزي بمقاطعة لوالابا في 26 كانون الأول/ديسمبر و 1 كانون الثاني/يناير باعتقال واحتجاز أكثر من 50 رجلا في معسكرهم، وأفرج عنهم في 6 كانون الثاني/يناير بعد تدخل مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني.

30 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى 61 من أعضاء منظمات حقوق الإنسان وثلاثة صحفيين مساعدة من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان لتحسين حمايتهم الشخصية بسبب التهديدات التي تلقوها من أعضاء الجماعات المسلحة وموظفي الدولة. ودعما لمؤسسات الدولة والمجتمع المدني، نظم مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان 48 نشاطا لـ 272 1 شخصا، من بينهم 420 امرأة، بشأن قضايا خطاب الكراهية، وممارسة الحريات العامة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والعدالة الانتقالية ومكافحة الإفلات من العقاب، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

31 - وفي 13 آذار/مارس، أصدر وزير العدل تعميما بشأن طرائق تطبيق عقوبة الإعدام، وذلك في أعقاب القرار الذي اتخذته الحكومة خلال اجتماع مجلس الوزراء في 9 شباط/فبراير برفع الوقف الاختياري لتنفيذ عقوبة الإعدام الذي كان معمولًا به منذ عام 2003.

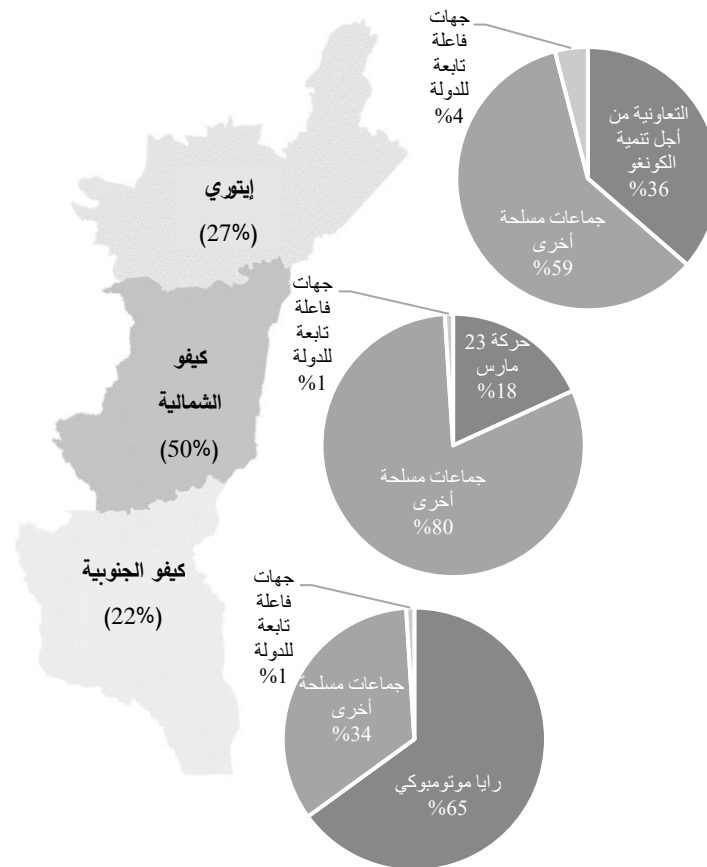
حماية الطفل

32 - في فترة ما بين 1 كانون الأول/ديسمبر 2023 و 29 شباط/فبراير 2024، تم التحقق من 763 انتهاكا جسيما ارتكبت ضد 646 طفلاً (427 فتى و 219 فتاة)، من بينهم 446 طفلاً جُندوا واستُخدموا (320 فتى و 126 فتاة). وكانت عناصر رايا موتومبوكي مسؤولة عن أكبر عدد من الانتهاكات التي تم التحقق منها (325)، تليها حركة 23 مارس (109)، وتحالف القوى الديمقراطية (80)،

ونياتورا (48)، و 18 من الجماعات المسلحة الأخرى غير التابعة للدول (193). وُجِد أن قوات الأمن الكونغولية مسؤولة عن أربع حالات قتل، وحالتي عنف جنسي، وحالة اختطاف، وهجوم واحد على مستشفى.

الشكل الثاني

الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح المتحقق منها في عام 2023



ملاحظة: الحدود المبينة في هذه الخريطة والوسوم المستخدمة فيها لا تعيد أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبلها بصورة رسمية.

المصدر: البعثة/قسم حماية الطفل.

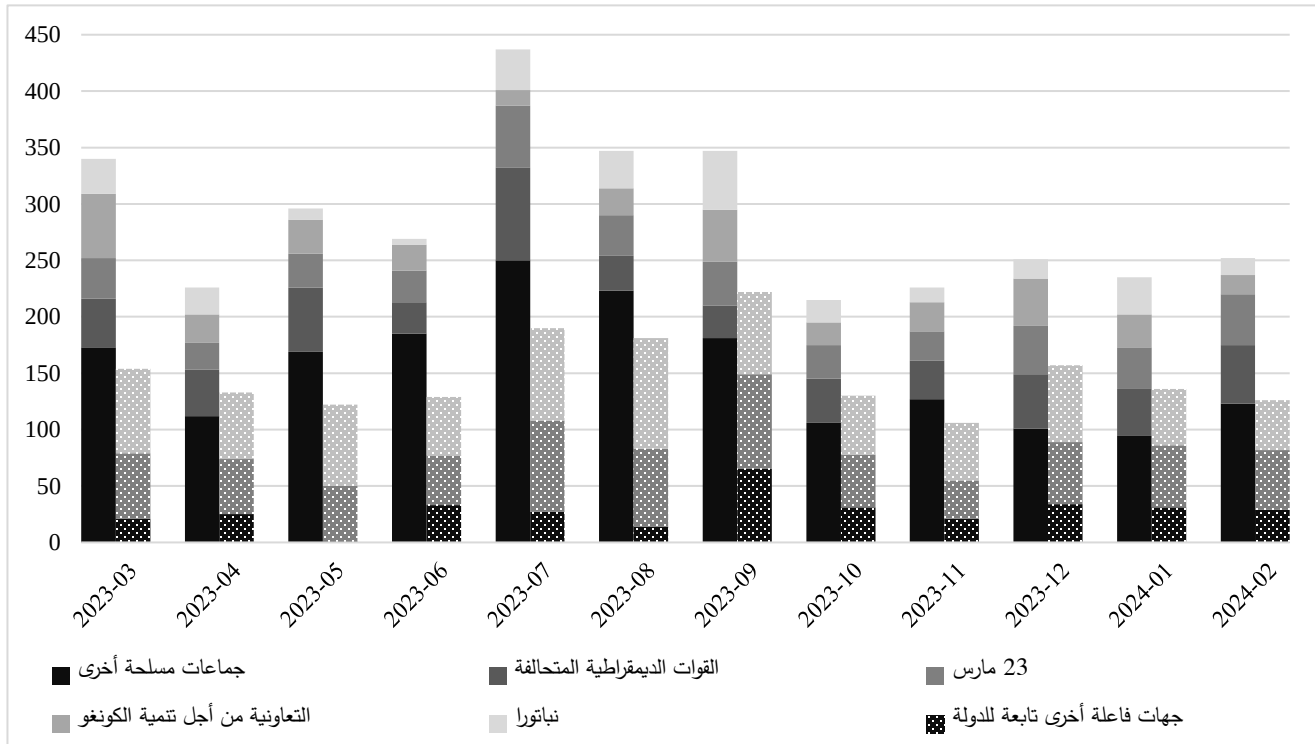
المسألة الجنسانية والعنف الجنسي في حالات النزاع

33 - في كانون الأول/ديسمبر 2023 وكانون الثاني/يناير 2024، شمل عدد حالات العنف الجنسي الموثقة المرتبطة بالنزاع ما لا يقل عن 118 شخصا متضررا، من بينهم 87 امرأة و 30 فتاة ورجل واحد. غير أن من المرجح أن يظل هناك نقص في الإبلاغ عن مثل هذه الحالات بسبب الصعوبات التي تواجهها البعثة على مستوى إمكانية الوصول والأمن، فضلا عن الخوف من الانتقام والوصم بين الناجين من العنف الجنسي، بالمقارنة مع الأعداد الكبيرة لضحايا العنف الجنساني الذين يلتصون الخدمات من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وادّعي أن الجماعات المسلحة كانت مسؤولة عن حوادث طالت 106 ضحايا، بواقع 81 امرأة و 24 فتاة ورجل واحد. وارتكبت فصائل ماي - ماي معظم الانتهاكات المزعومة ضد

34 ضحية (26 امرأة و 7 أطفال ورجل واحد)، تليها التعاونية من أجل تنمية الكونغو (19 امرأة و 6 فتيات)، وحركة 23 مارس (14 امرأة و 8 فتيات)، ونياتورا (10 نساء وفتاة واحدة). وادّعي أن القوات المسلحة الكونغولية مسؤولة عن حوادث عنف جنسي طالت أربع نساء وخمس فتيات، وأن الشرطة الوطنية الكونغولية مسؤولة عن حالتين طالتا امرأتين. وتحملت مقاطعات كيفو الشمالية (46 ضحية) وإيتوري (41 ضحية) وتجانينقا (22 ضحية) وكيفو الجنوبية (تسع ضحايا) القسم الأكبر من وطأة العنف الجنسي في النزاع.

الشكل الثالث

انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان حسب الجهة الفاعلة*، آذار/مارس 2023 إلى شباط/فبراير 2024



المصدر: البعثة/مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان.

* هذا يشمل الانتهاكات والتجاوزات التي وقعت في جميع المقاطعات ووثقتها المكتب المشترك لحقوق الإنسان.

خامسا - الحالة الإنسانية

34 - استمر تسبب العنف المسلح، الذي ظل يمارس لفترات مطوّلة على أيدي الجماعات المسلّحة، في تفاقم التحديات الإنسانية ونزوح السكان بأعداد كبيرة. وفي أواخر شباط/فبراير، بلغ عدد النازحين داخليا في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية 6 ملايين نسمة، من مجموع 7 ملايين نازح في جميع أنحاء البلد، وهو ما يجعل جمهورية الكونغو الديمقراطية من البلدان التي تضم أكبر عدد من النازحين داخليا في العالم. وعلى الرغم من زيادة حجم النشاط الإنساني على كامل نطاق المنظومة، لم تكن خطة الاستجابة الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لعام 2023، التي تبلغ ميزانيتها 2,25 بليون دولار، مموّلة إلا بنسبة 40 في المائة فقط، وهو ما يمثل انخفاضا حادا عن نسبة 53,2 في المائة المسجلة في عام 2022. وفي

20 شباط/فبراير، أطلقت الحكومة مع الشركاء في المجال الإنساني نداءً لجمع 2,6 بليون دولار لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024. وفي 15 آذار/مارس، كانت خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024 ممولة بنسبة 14 في المائة (371 مليون دولار).

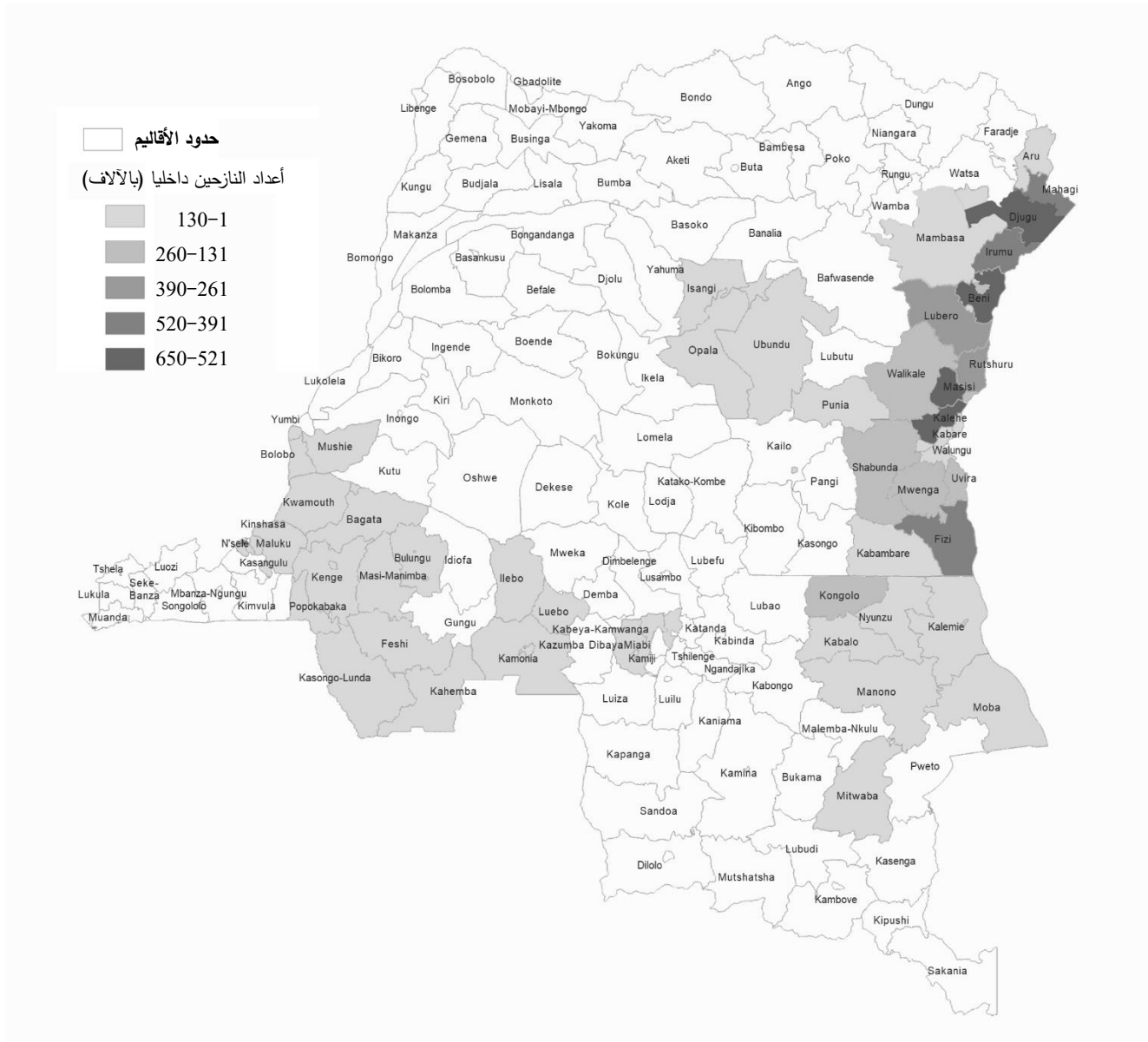
35 - وفي أواخر شباط/فبراير، كان هناك ما لا يقل عن 104 مواقع للنازحين تم تسجيلها حول غوما، منها مواقع تكوّنت تلقائياً وأخرى تم تخطيطها بالشكل السليم، حيث يستضاف أكثر من 630 000 نازح داخليا، من بينهم من نزحوا نتيجة لتجدد الأعمال القتالية بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وظل العنف الجنساني، بما في ذلك في مخيمات النازحين داخليا، يشكل مصدر قلق بالغ. وواصلت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تقديم المساعدة المتعددة القطاعات، بما في ذلك الغذاء والرعاية الصحية وخدمات الحماية والمياه والصرف الصحي واللوازم المنزلية الأساسية والمأوى. وازداد أيضا خطر الإصابة بالكوليرا، حيث أُبلغ عن أكثر من 200 حالة في مدينة غوما.

36 - ويمثل وجود المدفعية بالقرب من مواقع تركّز النازحين داخليا خطرا إضافيا على صعيد حماية المدنيين، وهو أمر يزيد من صعوبة وصول المساعدات الإنسانية. وبسبب وجود قذائف الهاون بالقرب من بامبو ومستشفى مويسو في كانون الثاني/يناير، اضطرت المنظمات الإنسانية العاملة في المنطقة إلى وقف عملياتها مؤقتا. وأُبلغ أيضا عن حالات نزوح في اتجاه بلدة مينوفا وإقليم كاليهي في كيفو الجنوبية. وعلى الرغم من محدودية إمكانيات وصول المساعدات الإنسانية، تمكّن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيسف من الوصول إلى مينوفا في 26 شباط/فبراير لإجراء ما يلزم من تقييمات الاحتياجات.

37 - وظلّت حالات تفشي الكوليرا والحصبة تنتسب في تقاوم الوضع الإنساني، وخاصة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، حيث أُبلغ عن 48 000 حالة كوليرا وزهاء 311 500 حالة إصابة بالحصبة، وهو ما يمثل ضعفي الأرقام المسجلة في عام 2022.

الشكل الرابع

تعداد النازحين داخليا حسب الإقليم (كانون الثاني/يناير 2024)



المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

الحدود المبينة في هذه الخريطة والوسوم المستخدمة فيها لا تعيد أن الأمم المتحدة تقرها أو تعيّلها بصورة رسمية.

الأسماء المكتوبة داخل الخريطة هي أسماء الأقاليم فقط.

سادسا - تنفيذ الأولويات الصادر بها تكليف

ألف - حماية المدنيين

38 - واصلت البعثة تنفيذ ولايتها في مجال الحماية من خلال نهج شاملة ومتكاملة، مستفيدة من القدرات المسلحة وغير المسلحة لحماية المدنيين من خلال الحوار والمشاركة، والحماية المادية، وتهيئة بيئة حمائية، بالتنسيق مع السلطات الكونغولية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

39 - وفي ظل عملية فك الارتباط التدريجي والمسؤول والمستدام التي تقوم بها البعثة، أجرت تقييمات في كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية وإيتوري للوقوف على المخاطر التي قد تنشأ عن إغلاق القواعد العسكرية ولتحديد تدابير التخفيف. وجرى تحديد طائفة متنوعة من هذه التدابير، بدءا من تيسير الحوارات بين الطوائف ووصولاً إلى إقامة البنى التحتية المحلية، وبدأ العمل على تطبيقها بصورة نشطة في مختلف أنحاء منطقة عمليات البعثة. وتعاونت البعثة، والشركاء الوطنيين، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات الدولية غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني على تحديد النهج الأكثر فعالية لحماية المدنيين في مرحلة ما بعد إغلاق البعثة، وتحديد أولويات حماية المدنيين أثناء فك الارتباط بكيفو الجنوبية.

40 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت القوة تحتفظ بخمسة مواقع حاجزة حول غوما لحماية البلدة من حركة 23 مارس من خلال تقييد وصول حركة 23 مارس إلى المنطقة، والحد من الاقتتال داخل المراكز الحضرية. وبدأت البعثة عملية لتطوير إرشادات لدعم التخفيف من الأضرار التي تلحق بالمدنيين. وعملت القوة في إطار من التنسيق الوثيق مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من مركز تنسيق العمليات من أجل إزالة التداخل في تحديد الجهات المستهدفة وإنشاء أحزمة أمان بنصف قطر معين حول المراكز السكانية بحيث تراعى عند استخدام المدفعية وقذائف الهاون، وتحققت في إطار هذا الجهد درجات نجاح متفاوتة. ومن خلال الحيلولة دون قيام حركة 23 مارس بعزل غوما، ساعدت القوة أيضا على ضمان استمرار إيصال المعونة إلى مخيمات النازحين داخليا التي ظهرت داخل المدينة وفي محيطها.

41 - وفي إيتوري، في 30 مناسبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحبط تدخل قوات البعثة في الوقت المناسب هجمات وشيكة أو جارية ضد المدنيين على أيدي عناصر في جماعة التعاونية. وتبادلت قوات البعثة إطلاق النار مع المهاجمين و/أو أطلقت طلقات تحذيرية، مما أجبرهم في الغالب على التوقف عن الهجوم والتراجع. وواصلت البعثة، بالتعاون الوثيق مع السلطات الإقليمية، تفاعلها مع الجماعات المسلحة تحت مظلة وثيقة التزام آرو المبرمة في حزيران/يونيه 2023 والتي تنص على الالتزام باحتواء العنف وتعزيز التعايش السلمي بين القبائل. وفي 30 كانون الأول/ديسمبر، ضمنّت البعثة وسلطات المقاطعة إطلاق سراح 52 مدنيا من طائفة الألور كانوا قد اختطفوا على أيدي مقاتلي جماعة التعاونية. ونتيجة مشاركة سلطات المقاطعة، وبدعم من البعثة، وقّع على وثيقة التزام آرو جماعتان مسلحتان إضافيتان، هما زائير وشيني يا تونا، في 24 و 29 كانون الثاني/يناير، على التوالي. وفي 12 آذار/مارس، نفذت البعثة والقوات المسلحة الكونغولية عملية هجوم مشترك استهدفت عناصر التعاونية من أجل تنمية الكونغو بالقرب من ماسومبوكو، في إقليم دجوغو، فاستولت على اثنين من معاقل التعاونية.

42 - وأعطى العنصر الشرطي الأولوية لبناء قدرات الدولة المضيفة من خلال تقديم دورات تدريبية عن الخفارة المجتمعية وإدارة النظام العام والتعامل مع الأسلحة. وُنظمت حلقات دراسية عن العنف الجنسي والجنساني ودورات لتجديد معلومات ضباط الشرطة الكونغوليين لتعميق فهمهم ومهاراتهم. وقُدّمت البعثة

أيضا المشورة التقنية والدعم بالمواد للمساعدة في تعزيز الاستراتيجية التنفيذية المتكاملة للشرطة الوطنية الكونغولية في مكافحة انعدام الأمن.

43 - وفي الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 15 آذار/مارس، تلقى نظام الإنذار المجتمعي التابع للبعثة 1 030 إنذارا من إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. واستجابت قوات أمن الدولة والبعثة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لـ 63 في المائة من هذه الإنذارات.

44 - وفي 19 شباط/فبراير، أجرت البعثة، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، 167 مهمة لتحديد مواقع الذخائر المتفجرة في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، حيث دمرت 147 7 من عبوات المتفجرات من مخلفات الحرب. وقامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتطهير مساحة 599 95 مترا مربعا من الأراضي. وتم تيسير أكثر من 500 جلسة للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة في مختلف أنحاء منطقة عمليات البعثة، لفائدة أكثر من 34 000 مدني (بما في ذلك نحو 7 000 امرأة وأكثر من 20 000 طفل). ومن الملاحظ أن النازحين داخليا شكّلوا 33 في المائة من المستفيدين.

باء - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار

45 - كان القتال المكثف بين حركة 23 مارس والجماعات المسلحة الأخرى والقوات المسلحة الكونغولية، إلى جانب إعلان الجماعات المسلحة المنضوية تحت لواء وازاليندو نيتها للانضمام إلى احتياطي الدفاع المسلح المنشأ حديثا، من العوامل المتسببة في استمرار تعرقل برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. ومع ذلك، واصلت البعثة بذل مساعيها الحميدة ودعمها لتنسيق البرنامج مع مواصلة العمل على وضع الصيغة النهائية لبرنامج مشترك للأمم المتحدة لدعم البرنامج.

46 - وفي 5 آذار/مارس في كيفو الشمالية، قام برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، والمنظمة الدولية للهجرة، والبعثة بإطلاق مشاريع كثيفة العمالة في بني لفائدة 1 050 شخصا من بينهم 360 مقاتلا سابقا. ويأتي ذلك استجابة لزيادة عدد المقاتلين السابقين الذين انضموا طوعا إلى البرنامج في منطقة بيني ولوبيرو في أواسط عام 2023. ومن المقاتلين السابقين الـ 360، كان هناك 120 ممن كان موقع تجميعهم السابق هو قاعدة موبامبيرو بالقرب من غوما. ودعمت البعثة نقلهم إلى بيني ولوبيرو، حيث سينضمون إلى المشروع التجريبي للمنظمة الدولية للهجرة ومشروع آخر تنفذه منظمة HEKS/EPER غير الحكومية، وكلاهما ممولان من صندوق الاتفاق في تحقيق الاستقرار. وفي 7 آذار/مارس، نُقلت مجموعة أولى مؤلفة من 11 مقاتلا سابقا واثنين من معاليهم من غوما إلى بيني على متن رحلة جوية خاصة تابعة للبعثة. واستمرت أيضا مشاريع إعادة الاستيعاب المجتمعي في إيتوري وكيفو الجنوبية.

47 - وكجزء من ولاية البعثة التي تقتضي منها دعم نشاط نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، أعادت البعثة ثلاثة مقاتلين (رجلان وامرأة) مع اثنين من معاليهم (امرأة وفتاة) إلى ديارهم. وقُدّمت الدعم المنقذ للحياة (3,32 أطنان من حصص الإعاشة) لـ 219 من المقاتلين الكونغوليين السابقين في موقع برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار في كاساندو، كيفو الشمالية، وقامت بإصلاح مخيم عبور في كيفو الشمالية. وفي سياق التخطيط لفك الارتباط، أُغلقت مواقع العبور في كيفو الجنوبية في 31 كانون الثاني/يناير 2024. وجرى وضع تصور مع البرنامج لإقامة ترتيب خلف على الصعيد الوطني لتنفيذ عمليات إعادة إلى الوطن.

48 - وواصلت البعثة تنفيذ 11 مشروعا للحد من العنف المجتمعي استفاد منها مباشرة 1 648 شخصا (972 رجلا و 676 امرأة)، من بينهم 384 مقاتلا سابقا ونساء ضعيفات المنعة وشباب معرضون للخطر. وتهدف هذه المشاريع إلى التخفيف من مسببات النزاع على مستوى المجتمع المحلي من خلال دعم الأنشطة الكثيفة العمالة وأنشطة توليد الدخل والتدريب المهني.

جيم - إصلاح قطاع الأمن

49 - واصلت البعثة بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم التقني لتشجيع وضع استراتيجية وطنية شاملة لإصلاح قطاع الأمن. وتفاعلت البعثة مع المجلس الوطني للأمن لإعادة إطلاق الجهود الرامية إلى إنشاء آلية وطنية لتنسيق إصلاح قطاع الأمن وصياغة سياسة الأمن الوطني.

50 - وفي الفترة من 4 إلى 16 آذار/مارس، دعمت البعثة المرحلة الثالثة لتدريب 30 من مدربي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على مدونة قواعد السلوك العسكرية، ليزداد عدد المدربين إلى 300، من بينهم 10 نساء، داخل مناطق الدفاع الثلاث، وهو ما عزز قدرة القوات المسلحة على السعي إلى تعميم المدونة في صفوف الأفراد العسكريين.

51 - وكجزء من الانسحاب التدريجي والمسؤول للبعثة من كيفو الجنوبية، انخفض عدد أفراد الشرطة المنتدبين في بوكافو وأوفيرا بنسبة 29 في المائة و 34 في المائة، على التوالي. وفي الوقت نفسه، كثف عنصر الشرطة جهوده لتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الكونغولية على الاضطلاع بمسؤولياتها. وتم تدريب 69 من أفراد الشرطة الوطنيين (تسع نساء) في بوكافو و 50 من أفراد الشرطة الوطنيين (12 امرأة) في أوفيرا على كيفية التعامل مع العنف الجنسي والجسدي والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

52 - وفي 29 كانون الثاني/يناير، كانت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام قد سلّمت مستودع أسلحة في شكل حاوية إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بيني، كيفو الشمالية، إلى جانب تسليم 11 خزانة أسلحة إلى الشرطة الوطنية في كيفو الجنوبية، مما أتاح التخزين الآمن لما مجموعه 530 قطعة سلاح والتخفيف من خطر تسربها. وإلى جانب الهياكل المادية، تلقى 19 عضوا (17 رجلا وامرأتان) من القوات المسلحة والشرطة الوطنية تدريبا على التعامل الآمن مع الأسلحة وتخزينها.

دعم قطاع العدل في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكافحة الإفلات من العقاب

53 - واصلت البعثة دعم تعزيز قطاع العدل مع التركيز على معالجة مسألة الاحتجاز السابق للمحاكمة. وأسفر ذلك عن الإفراج عما لا يقل عن 88 محتجزا قبل المحاكمة، منهم 57 طفلا. وفي 14 شباط/فبراير، سُلّم إلى السلطات القضائية مبنى لمحكمة السلام في كاباري بُني بدعم من البعثة.

54 - كما قدّمت البعثة ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان الدعم التقني واللوجستي للسلطات القضائية في مجال مكافحة الإفلات من العقاب على الأفعال المجرّمة دوليا والانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتم إيفاد أربع بعثات تحقيق فيما يتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، في كانون الأول/ديسمبر في ميني وفي آذار/مارس في سانجي وإيرامبي - كاتانغا، كيفو الجنوبية. وفي 29 كانون الأول/ديسمبر 2023، أسفرت المحكمة المتنقلة التي نظمتها محكمة الحامية العسكرية في سجن أنغينغا العسكري بمقاطعة مونغالا، بدعم من المكتب المشترك لحقوق الإنسان، عن إدانة 191 عضوا في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بتهمة المشاركة في حركة تمردية وممارسة

الإرهاب. وقُدِّمت أنشطة لبناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال القضاء العسكري في كانون الأول/ديسمبر في كييفو الشمالية بشأن التحقيق في الجرائم المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب، وفي كييفو الجنوبية في كانون الأول/ديسمبر وشباط/فبراير فيما يتصل بالتحقيقات الرقمية.

55 - ودعمت البعثة سلطات السجون الوطنية في تحسين أوضاع السجون وفقا للمعايير الدولية. ويسّرت البعثة إنشاء مكاتب للشؤون الجنسانية داخل الوزارة وفي اثنين من السجون ذات الأولوية في كينشاسا، ودعمت بناء وتسليم مبنى مجهّز بإجراءات أمنية مشددة في كينشاسا ومبنى إقامة في سجن لوزومو في مقاطعة الكونغو الوسطى، مما أتاح نقل 236 سجيناً لدواع أمنية وشكّل مساهمة في الجهود الرامية إلى تخفيف الاكتظاظ ومكافحة أنشطة تغذية النزاعات الراديكالية والحضّ على التطرف العنيف.

سابعا - المرأة والسلام والأمن

56 - قامت البعثة بدعم صياغة النسخة الثالثة من خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، حيث عقدت حلقات عمل في 19 و 23 و 24 كانون الثاني/يناير، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، لمعالجة التحديات التي اعترضت تنفيذ النسخة السابقة من خطة العمل الوطنية. وحدّدت حلقات العمل منهجية تقييم لخطة العمل الوطنية الثانية؛ وأوصت بزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار من خلال التدابير التشريعية الإلزامية والحصص الجنسانية وإنشاء قاعدة بيانات للنساء المؤهلات؛ واعتماد تدابير لتنفيذ خطة العمل الوطنية، وخطط العمل على مستوى المقاطعات، وأماناتها الفنية. ومن المقرر أن تكون عملية وضع خطة العمل الوطنية الثالثة قد أُنجِزت بحلول حزيران/يونيه.

57 - في كانون الثاني/يناير 2024، تفاعلت البعثة مع شبكة السفيرات من أقاليم ماسيسي وروتشورو ونيراغونغو، بما في ذلك بخصوص الإنذار المبكر فيما يتصل بالنزاعات بين طائفتي الهوتو والهوندي في إقليم ماسيسي. وأعربت الوسيطات عن استعدادهن للقيام بدور الوسيطات المجتمعات من أجل السلام والتزامهن بالقيام بهذا الدور والمساهمة في جهود تسوية النزاعات.

ثامنا - الانسحاب التدريجي المسؤول والمستدام

ألف - معلومات مستكملة عن تنفيذ الخطة المشتركة لفك الارتباط

58 - تفاعلت الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة البعثة مع السلطات الكونغولية على المستوى المركزي ومستوى المقاطعات للنهوض بالطرائق العملية لنقل المسؤوليات إلى السلطات الكونغولية وكفالة القيام بأنشطة التواصل بشكل مشترك. وركّزت التبادلات على ضمان الالتزام بمبادئ خطة فك الارتباط، ولا سيما تزامن إغلاق قواعد البعثة مع نشر قوات أمن الدولة لتجنّب الثغرات الأمنية. وأعيد تنشيط الفريق العامل المشترك بين الحكومة والأمم المتحدة والمعني بالمرحلة الانتقالية للإشراف على عملية فك الارتباط من جوانبها العملية وإسداء المشورة بشأنها، بما في ذلك تقييم مرحلتها الأولى.

59 - وفي كانون الثاني/يناير، قامت البعثة بتنفيذ بعثات تقييم مشتركة إلى جميع القواعد التسع الموجودة في القطاع الجنوبي، حيث اجتمعت مع سلطات المقاطعات ومنظمات المجتمع المدني، والقادة المحليين، وأعضاء الطوائف، والنازحين داخليا. وفي معظم المواقع، أعرب بعض المحاورين عن قلقهم إزاء انسحاب

البعثة على ضوء الديناميات الأمنية، مما أثار مسألة الحاجة إلى اتخاذ تدابير تخفيفية لضمان حماية المدنيين ودعم إعادة إرساء سلطة الدولة لضمان انسحاب مستدام.

60 - وفي فترة ما بين 26 شباط/فبراير و 1 آذار/مارس، قامت قيادة البعثة بزيارة كيفو الجنوبية، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري وممثلي الحكومة الكونغولية، لتقييم التقدم المحرز في فك الارتباط والتواصل مع سلطات المقاطعة والمجتمع المدني. وأحاطت بعثة التقييم المشتركة علماً بإعادة إطلاق الفريق الانتقالي المتكامل لمقاطعة كيفو الجنوبية في 15 شباط/فبراير، وهو ما سيوفر الإطار الذي ستناقش تحت مظلة حكومة المقاطعة والأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني طرائق فك الارتباط والعملية الانتقالية. وسيدعم الفريق أيضاً وضع خارطة طريق للحكومة على مستوى المقاطعة لفك الارتباط وتنفيذ العملية الانتقالية، بدعم من البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والشركاء. ومن أجل تسليم مسؤوليات الحماية على مستوى المقاطعات إلى السلطات الكونغولية بشكل فعال، تم التأكيد على أنه من الأهمية بمكان نشر قوات الدفاع والأمن الوطنية المجهزة بالشكل الكافي في المناطق عالية الخطورة التي كانت تغطيها البعثة في السابق، إلى جانب الحفاظ على شبكات الإنذار المبكر والاستجابة. وأوصت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بإعطائها دوراً فاعلاً في الهياكل الأمنية على المستوى الإقليمي وفي آليات تسوية النزاعات. وفي 28 شباط/فبراير، سلمت البعثة قاعدة كامانيولا إلى الحكومة. وستتولى الشرطة الوطنية إدارة هذه القاعدة التي كانت قد أنشئت في عام 2005.

61 - وأنجز المكتب المتكامل التابع للبعثة عملية مسح لأنشطة كيانات الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها الناشطة في كيفو الجنوبية، لتحديد الثغرات المرتبطة بفك ارتباط البعثة.

باء - تنفيذ الإجراءات التعاونية ذات الأولوية والبرامج المشتركة

62 - في 16 كانون الثاني/يناير، في اجتماع بين ممثلي البعثة ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب ممثلين من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، جرى وضع الأسس لإعداد برنامج مشترك جديد لدعم إصلاح نظام العدالة اعتباراً من عام 2025، مع أخذ كل من فك ارتباط البعثة، وخطة الانتقال، وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2025-2029 بعين الاعتبار.

63 - وفي فترة ما بين 29 كانون الثاني/يناير و 2 شباط/فبراير، عقدت وزارة الداخلية والأمن والشؤون العرفية، والشرطة الوطنية، والأمم المتحدة حلقة عمل لاستعراض برنامج الأمم المتحدة المشترك لدعم إصلاح الشرطة. ويهدف البرنامج إلى تعزيز قدرة وزارة الداخلية على الإشراف على الإصلاحات الشاملة للشرطة، مع ضمان الاتساق في الجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة لدعم إصلاح الشرطة.

64 - وفي فترة ما بين 26 كانون الأول/ديسمبر 2023 و 6 آذار/مارس 2024، بناء على دعوة من القوات المسلحة الكونغولية، أجرت البعثة واليونيسف تقييمات للتحقق من أعمار 1 229 مرشحاً (من بينهم 34 امرأة) للتجنيد في صفوف القوات المسلحة، وتبين منها أن 152 منهم كانوا أطفالاً (بما يشمل خمس فتيات) فتم استبعادهم من عملية التجنيد.

جيم - معلومات مستكملة عن التكامل وتعبئة الموارد

65 - يجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على التحليل القطري المشترك. وسيدعم التحليل عملية تشكيل إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2025-2029، الذي سيعكس عملية انتقال البعثة. وأجرى فريق التنسيق بين الشركاء، الذي يشترك في رئاسته نائب الممثلة الخاصة للأمين العام (المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية)، بعثة للجهات المانحة توجّهت إلى مقاطعة تتجانيا للوقوف على الممارسات الجيدة الناتجة عن بدء تنفيذ النهج الترابطي (في ظل كون مقاطعة تتجانيا واحدة من المقاطعات الثلاث التي اختيرت للتنفيذ التجريبي في عام 2019)، بالإضافة إلى الدروس المستفادة من عملية الانتقال.

تاسعا - فعالية البعثة

ألف - أداء البعثة

العنصر العسكري

66 - حتى 11 آذار/مارس، كانت البعثة قد نشرت 12 642 جندياً، 6,6 في المائة منهم من النساء، و 480 من خبراء الأمم المتحدة العسكريين الموفدين إلى البعثات، 22 في المائة منهم من النساء، من قوام مأذون به قدره 13 500 جندي و 660 من خبراء الأمم المتحدة العسكريين الموفدين إلى البعثات حتى 30 حزيران/يونيه 2024. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأت البعثة ثماني وحدات قتالية جاهزة للتدخل، وسيّرت 247 7 دورية نهارية، و 317 5 دورية ليلية، و 983 دورية ومهمة بعيدة المدى، و 119 1 دورية مشتركة، و 688 عملية حراسة مرافقة، و 64 عملية استطلاع جوي.

67 - وتماشياً مع التزاماتها تجاه المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، أجرت البعثة تقييمات شملت 15 وحدة عسكرية: 8 وحدات مشاة، ووحدة مقر قطاع، ووحدتان للإجلاء الطبي الجوي، ووحدة طبية واحدة من المستوى الثاني، ووحدة جوية تكتيكية واحدة، ووحدة إشارة واحدة، ووحدة استخبارات تكتيكية واحدة. وقد استوفى جميع الوحدات المعايير المطلوبة. وأعدت خطة لتحسين الأداء لكل وحدة لتنفيذ إجراءات تحسين محددة.

68 - وظل عدد أفرقة التواصل 16 فريقاً، وهو ما يمثل نسبة 2,3 في المائة من مجموع قوام القوة. وكان تقنيش الفعالية التشغيلية لجميع الوحدات العسكرية، باستثناء وحدات مقر القطاعات والوحدات الطبية ووحدات الشرطة العسكرية، يستند إلى أداة تقييم الوحدات العسكرية التي استحدثها مكتب الشؤون العسكرية. وكانت تقييمات مقر القطاعات والوحدات الطبية ووحدات الشرطة العسكرية جارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونفذت أفرقة التواصل 173 نشاطاً، بما يشمل تسيير 135 دورية محددة الهدف و 38 نشاطاً، في مقابل تنفيذ 94 نشاطاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

69 - وانخفضت النسبة المئوية للنساء في صفوف ضباط الأركان العسكريين والمراقبين العسكريين التابعين للبعثة إلى 22 في المائة، مقارنةً بنسبة 24,4 في المائة المسجلة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشهدت مشاركة الإناث في الوحدات ارتفاعاً طفيفاً، من 6,3 في المائة إلى 6,68 في المائة.

70 - وتماشياً مع التوجيه التدريبي لقائد القوة، نظّمت البعثة 11 دورة توجيهية لـ 88 من ضباط الأركان العسكريين و 46 مراقباً عسكرياً، ودورة توجيهية لكبار الضباط لقائد القطاع الشمالي، وأربع كبسولات تدريبية

للوحدات، وخمس كبسولات تدريبية لتجديد معلومات الوحدات. ومن بين الدورات التدريبية التي أجريت أيضاً دورات تدريبية في مجالي مكافحة الشغب وإجلاء المصابين لثلاث وحدات عسكرية، وتدريب على حرب الأدغال لوحدة عسكرية واحدة. وأجرت البعثة أيضاً تدريباً على حرب الغابات للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (30 ضابطاً وضابطاً صف في بيني في إطار فريق التدريب المتنقل لحرب الأدغال).

عنصر الشرطة

71 - حتى 29 شباط/فبراير 2024، كان عنصر الشرطة في البعثة قد نشر 1 640 فرداً من 31 بلداً مساهماً: 1 266 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، من بينهم 207 من النساء، و 374 من أفراد الشرطة المنتدبين، من بينهم 109 نساء، من القوام المأذون به البالغ 1 410 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و 591 من أفراد الشرطة المنتدبين حتى 30 حزيران/يونيه 2024. وأنجزت وحدات الشرطة المشكّلة 3 400 من تدخلات الاستجابة السريعة، و 178 عملية حراسة مرافقة، و 1 400 دورية، و 905 دوريات مشتركة مع أفراد الشرطة المنتدبين و 88 دورية مشتركة مع الشرطة الوطنية الكونغولية، منها 68 دورية نُفذت حول مخيمات النازحين داخلياً.

72 - وشارك ما مجموعه 362 من أفراد الشرطة في تقييمات الأداء الدورية، ومن بينهم 103 نساء. وبسبب معدّل الدوران المرتفع، انخفضت إجمالاً درجة تقييم أداء ضباط الشرطة المنتدبين بواقع 2 في المائة عن الدرجة المسجلة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، لتصبح 69 في المائة. ولتحسين الأداء العام، استفاد أفراد الشرطة المنتدبون من تدريبات محاكاة الحرائق التي نُفذت داخل البعثة (5 أفراد، من بينهم امرأتان)، والتطوير الوظيفي (102 من الأفراد، من بينهم 33 امرأة). وبالإضافة إلى ذلك، عقدت البعثة دورات للتوعية بمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين استهدفت جميع أفراد عنصر الشرطة.

73 - وخضعت وحدات الشرطة المشكلة لـ 24 عملية تفتيش في إطار التأهب التشغيلي و 8 عمليات تفتيش للمعدات، إلى جانب 1 418 من دورات التدريب القائم على السيناريوهات. وكان أداء جميع وحدات الشرطة المشكلة الثماني مرضياً. وبالإضافة إلى ذلك، نُظّم 34 دورة تدريبية مشتركة لتحليل السيناريوهات لتعزيز قدرات 330 ضابطاً، من بينهم 34 ضابطة. وقُدمت 22 دورة تدريبية في مجال حفظ النظام العام لـ 150 من الأفراد العسكريين التابعين للبعثة، من بينهم 24 من النساء، بهدف ضمان استمرار الفعالية والكفاءة المهنية.

العنصر المدني

74 - في 29 شباط/فبراير، كان هناك 2 367 موظفاً مدنياً (22 في المائة منهم من النساء)، من بينهم 310 من متطوعي الأمم المتحدة (50,7 في المائة منهم من النساء) و 45 من الأفراد المقدمين من الحكومات (42 في المائة منهم من النساء) يعملون مع البعثة.

باء - النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء

75 - واصلت البعثة تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء. كما شكّلت البيانات التي تم توليدها من خلال إطار نتائج النظام الشامل إسهاماً أثّر المناقشات المتعلقة بفك ارتباط البعثة وما يتصل بهذا الأمر من مناقشات بخصوص عملية الانتقال المعجلة.

76 - وأكد استعراض آخر لإطار نتائج النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء في كانون الثاني/يناير وجود اتساق قوي مع خطة فك الارتباط، وقدم أيضا رؤى ثاقبة لا تقل قيمة لأغراض وضع مؤشرات إضافية يتم تتبعها في تقييم مختلف مراحل فك الارتباط.

جيم - الاتصالات الاستراتيجية

77 - واصلت البعثة التصديّ لحملات التضليل المتطورة التي تقوّض جهودها، حيث تنطلق الحملات عبر الإنترنت من خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل رئيسي، مما أدّى في بعض الأحيان إلى تعرّض حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة لاعتداءات بدنية. وكثّفت البعثة اتصالاتها الاستراتيجية بشكل كبير، حيث تعاونت مع الدعاة و 150 من الصحفيين وأعضاء المجتمع المدني، إلى جانب 260 من الشخصيات المؤثرة على وسائل التواصل الاجتماعي، لدحض المعلومات المضلّة بشكل فعال عن طريق 20 مجموعة دردشة مخصّصة لهذا الغرض على تطبيق واتساب. وأنتجت إذاعة أوكابي برامج ونشرات إخبارية خاصة بالانتخابات تم بثّها عبر الأثير وعلى وسائل التواصل الاجتماعي لكشف الحيل التي يستخدمها المتصيّدون على الإنترنت خلال الحملات الانتخابية. وكثّفت البعثة الشراكات مع الجهات المانحة من خلال البرامج الإذاعية الجديدة، وعملت بشكل وثيق مع الحكومة بشأن الاتصالات المشتركة، ولا سيما بشأن فك الارتباط، وهو ما حظي بتغطية واسعة النطاق. وساعدت التفاعلات الإعلامية التي تمت في كينشاسا وغوما وبنيني مع الصحفيين ومدققي الحقائق على دحض المعلومات المضلّة. وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، حظي أكثر من 300 مشاركة تناولت جهود البعثة في مجالي الانتخابات وفك الارتباط على وجه الخصوص بردود فعل إيجابية كبيرة.

دال - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

78 - في الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى 1 آذار/مارس 2024، سجّلت البعثة 28 ادعاء بارتكاب أعمال استغلال وانتهاك جنسيين وقعت في فترة ما بين عامي 2005 و 2023، حيث شملت الادعاءات 12 فردا عسكرياً و 4 أفراد شرطة و 9 موظفين مدنيين. ومن بين الادعاءات واحدٌ في انتظار التحقيق الذي يجريه البلد المساهم بالقوات، و 11 في انتظار تحقيق الأمم المتحدة، و 8 في انتظار التحقيقات المشتركة، وواحدٌ في انتظار تعيين محقق وطني. ووقعت أربعة من الحوادث المدّعاة في عام 2023، وواحد في عام 2022، وواحد في عام 2021، وثلاثة في عام 2000.

79 - وظلت البعثة تكفل تلقّي الضحايا الدعم الطبي والنفسي - الاجتماعي في الوقت المناسب ووفقاً لبروتوكولات مساعدة الضحايا التي أُعدّت مع الجهات المقدّمة للخدمات، بما في ذلك اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

80 - وتماشياً مع سياسة الأمين العام لعدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، واصلت البعثة تعزيز جهودها الوقائية، بما في ذلك من خلال أنشطة التوعية والتدريب والتفاعل مع البلدان المساهمة بقوات والمجتمعات المحلية والمنظمات الإنسانية.

81 - وقامت قوة البعثة بتحديث ونشر التوجيهات والأوامر الرامية إلى الإنفاذ الصارم لتدابير منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وجرى تسيير أكثر من 400 دورية روتينية في غوما وبنيني وبوكافو وبونيا وكافومو لتعزيز حسن السلوك والانضباط. ونظّم عنصر الشرطة ثلاثة برامج تدريبية متخصصة في مجال

منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين لأفراد الشرطة المنتدبين وأفراد وحدات الشرطة المشكلة، و 567 جلسة توعية للضباط في موضوع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

82 - وكجزء من إدارتها بشكل جارٍ لمخاطر سوء السلوك، نُفذت البعثة تقييماً لمخاطر سوء السلوك على نطاق البعثة بالتعاون مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع المدني. وتواصل البعثة المتابعة مع القيمين على معالجة المخاطر لرصد تنفيذ التوصيات المقدمة خلال زيارات تقييم المخاطر دعماً للوقاية وضمان المساءلة ودعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

83 - وفي الفترة من 31 كانون الثاني/يناير إلى 7 شباط/فبراير 2024، زار وكلاء الأمين العام جان - بيير لأكروا وكاثرين بولارد وكريستيان سوندرز البعثة بهدف استعراض وتقييم استجابة البعثة وإدارتها بوجه عام لمخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل أفراد البعثة.

84 - وسُجّلت البعثة أيضاً 10 ادعاءات جديدة بوقوع أشكال أخرى من سوء السلوك الخطير تتعلق بالمضايقة والسرقة والاحتيايل فيما يتعلق باستحقاقات الأمم المتحدة. وهذه الحالات قيد التحقيق.

عاشرا - سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

85 - انخفض عدد حوادث أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة من 207 حوادث خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى 163 حالة تضرّر منها 140 موظفاً، من بينهم 5 نساء. وشملت الحوادث 42 حالة تعرّض للخطر و 56 جريمة و 41 حالة مرتبطة بالاضطرابات المدنية و 24 حالة مرتبطة بالنزاع المسلح. وفي كیفو الشمالية، ظلّت البعثة تعمل بتدابير التخفيف التي نُفذت في أعقاب المظاهرات العنيفة المناهضة للبعثة التي خرجت في تموز/يوليه عام 2022، ومن تلك التدابير القيود على الحركة واستخدام المركبات التي لا تحمل علامات.

86 - ومن الحوادث البارزة الهجوم الذي تعرّضت له طائرة عمودية تابعة للبعثة بالقرب من غوما في 2 شباط/فبراير، مما أدى إلى إصابة اثنين من أفراد البعثة، وحالات متنوعة لمضايقات وقيود مفروضة على التنقّل تعرّض لها موظفو الأمم المتحدة على أيدي الشرطة الوطنية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بونيا وغوما وكينشاسا. وتم أيضاً توثيق عدّة عمليات سطو على أماكن إقامة موظفي الأمم المتحدة واعتداءات على أفراد ومركبات الأمم المتحدة. وتعرّضت قوافل ومركبات البعثة لحوادث رشق بالحجارة، بما في ذلك في بونيا وغوما وكينشاسا وساكي.

87 - وفي 10 شباط/فبراير، خرجت مظاهرات في كينشاسا احتجاجاً على ما اعتُبر نقاعساً من المجتمع الدولي. وأُحرق المتظاهرون إطارات أمام منشآت البعثة ومقار السفارات الغربية. ووردت أنباء عن وقوع اعتداءات على موظفي الأمم المتحدة والمركبات الدبلوماسية، وكذلك إحراق مركبات تابعة للأمم المتحدة، مما أدى إلى تدخل الشرطة الوطنية الكونغولية بدعم من وحدات الشرطة المشكّلة التابعة للبعثة. وتواصلت الممثلة الخاصة للأمين العام مع الرئيس تشيسيكيدى وكبار المسؤولين الحكوميين وحثت السلطات على التحقيق مع الجناة ومقاضاتهم.

حادي عشر - ملاحظات

88 - لقد كانت الانتخابات التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر 2023 إنجازاً مهماً لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان ما أعلنه الرئيس تشيسيكدي في الخطاب الذي ألقاه في مراسم تنصيبه من التزام بوحدة جمهورية الكونغو الديمقراطية وتهيئة المجال لإقامة حكومة شاملة للجميع من أجل تنمية البلد من الأمور المحمودة. ومن الأهمية بمكان أن يُنجز في الوقت المطلوب جميع التحقيقات الجارية في المخالفات التي وقعت خلال العملية الانتخابية وأن تُنشر النتائج والتوصيات على الملأ. وإنني أجد تشجيعاً في اعتماد وزيرة الشؤون الجنسانية خارطة طريق لمنع العنف الانتخابي ضد المرأة المشاركة في الحياة السياسية، وأكرر الإعراب عن دعم الأمم المتحدة الكامل لهذه المبادرة البالغة الأهمية.

89 - وإنني أشعر بقلق عميق إزاء ازدياد كثافة الأعمال العدائية بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة الكونغولية في كيفو الشمالية، وهو ما زاد من معاناة مئات الآلاف من المدنيين الضعفاء. وقد أدّى النزاع إلى اقتراب المنطقة من حافة الحرب بشكل خطير. وإنني أدعو جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى تقديم دعمها الكامل لتنفيذ عمليتي لواندا ونيروبي. وأؤكد من جديد تصميم الأمم المتحدة على دعم الجهود الجارية لتهئية التوترات الإقليمية وإيجاد حلول سياسية دائمة. وبناء على طلب مجلس الأمن في قراره 2717 (2023)، تواصل الأمانة العامة استكشاف الخيارات المتاحة لشكل الدعم اللوجستي والتشغيلي الذي قد تقدّمه الأمم المتحدة للقوات الإقليمية الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

90 - وأكرر دعوتي جميع الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية إلى إلقاء أسلحتها فوراً ودون شروط والانضمام دون إبطاء إلى عملية نزع السلاح. وأحثّ أيضاً حركة 23 مارس على الانسحاب الكامل من جميع المناطق التي تحتلها والالتزام بخريطة طريق لواندا. ويجب احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية من جانب جميع الدول. وإنني أدّين جميع أشكال خطاب الكراهية ذي المنطلقات الإثنية وأهيب بالسلطات الكونغولية إلى ضمان محاسبة المسؤولين عنها.

91 - وإنني أشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد استهداف أصول البعثة بمنظومات سلاح متطورة، وأدّين سلسلة الهجمات التي تعرّضت لها مؤخراً مواقع البعثة في غوما وساكي وحولهما من قبل القوات الحكومية والجماعات المسلحة الموالية لها. وأحثّ السلطات الكونغولية على الاضطلاع بمسؤوليتها عن كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومنشأتها.

92 - ومن دواعي قلقي استمرار حالة انعدام الأمن في مقاطعة إيتوري، حيث توفر البعثة الحماية المادية المنقذة للحياة لأكثر من 100 000 من النازحين داخلياً المعرضين لتهديد دائم من مقاتلي جماعة التعاونية من أجل تنمية الكونغو في إقليم دجوغو. وأدعو السلطات الكونغولية إلى القيام بشكل عاجل بتعزيز وجود سلطة الدولة في المقاطعة، بما في ذلك من خلال نشر قوات إضافية.

93 - وإنني أرحب بالتقدم المحرز، بالتعاون مع السلطات الكونغولية، نحو تنفيذ خطة البعثة لفك الارتباط. وأشيد باستمرار التزام السلطات الكونغولية بسرعة اتخاذ التدابير اللازمة ليسط سلطة الدولة والاضطلاع بكامل مسؤوليتها الأساسية عن حماية المدنيين. وأرحب بالخطوات المتخذة لضمان الانتقال السلس للمهام من البعثة إلى الدولة الكونغولية، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الرئيسيين.

وأحث الشركاء على تقديم الموارد اللازمة لضمان قدرة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على القيام بدورها في الحفاظ على المكاسب التي تحققت خلال وجود البعثة وتعزيز هذه المكاسب.

94 - وأُرحبُ بإطلاق عملية ترتيب الأولويات والتخطيط لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2025-2029، استناداً إلى التحليل القطري المشترك الذي يحدد الأسباب الهيكلية للنزاعات وحالات العجز الإنمائي. فهذه العملية تشكل وثيقة مرجعية أساسية لتوجيه إطار التعاون المستقبلي مع أخذ العملية الانتقالية للبعثة وعملية فك ارتباطها في الحسبان.

95 - وإن الأزمة الإنسانية التي طال أمدها، والمهلفة إلى حد كبير، في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتطلب استجابة عاجلة من المجتمع الدولي. وبسبب الافتقار إلى التمويل، تُضطر الجهات الفاعلة الإنسانية إلى تقييد مما تقدّمه من مساعدات في وقت تُشهد فيه احتياجات غير مسبوقة. ويجب زيادة التمويل لتقادي مثل هذا الوضع الذي يُملّي اختيار أحد احتمالين كلاهما مستحيل. وإنني أهيب بجميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان من خلال ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى السكّان المحتاجين. غير أنه ما لم يتم القيام بمزيد من الاستثمار في الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للعنف وعدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ستزداد الاحتياجات الإنسانية لا محالة.

96 - وإنني أدين بشدة أي عمل من أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها أفراد الأمم المتحدة، وأعيد تأكيد التزامي بعدم التسامح إطلاقاً إزاء هذه الحوادث. وسيواصل الموظفون المدنيون والأفراد العسكريون وأفراد الشرطة التابعون للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تعزيز تدابير المنع والتصدي وتقديم المساعدة إلى الناجيات/الناجين.

97 - وأود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاصة على دورها القيادي الحازم وجهودها الدؤوبة، ولجميع أفراد البعثة، وأعضاء منظومة الأمم المتحدة، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ومكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، لما يبذلونه من جهود متواصلة في سبيل إحلال السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

